

" تأثير أغراض استخدام المشتقات المالية على مستوى التجنب الضريبي "

بحث مستخلص من رسالة دكتوراة بعنوان

" دراسة تحليلية لتأثير استخدام المشتقات المالية على التخطيط الضريبي "

إشراف

د. عبد العزيز السيد مصطفى
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة القاهرة

أ.د منصور حامد محمود
أستاذ المحاسبة المتخصصة
كلية التجارة - جامعة القاهرة

إعداد

الباحث / محمد محمود محمد خورشيد

المستخلص /

تبحث هذه الورقة بصفة أساسية في كيفية توضيح العلاقة بين أغراض استخدام المشتقات المالية (تحوط ،أو غير ذلك) ، وبين مستوى التجنب الضريبي من قبل منشآت الأعمال ، من خلال توضيح أنواع التجنب الضريبي المقبول الذي ينتج من استخدام المشتقات المالية بغرض التحوط من المخاطر التي تواجه منشآت الأعمال ، ايضاً الممارسات الضريبية الضارة التي تنتج من طبيعة القواعد الضريبية التي تحكم معاملات المشتقات القواعد المالية فيما بينها ، بسبب اختلاف توقيت وطابع ومصدر الدخل الخاضع للضريبة من المشتقات المالية ، مما يجعل هذه القواعد غير محددة بشكل صريح في قانون الضرائب ، وايضاً السمات الخاصة بطبيعة المشتقات المالية في التقارير الضريبية وهي عدم التناسق ، واللانهاية ، وعدم التماثل والتي يمكن من خلالها التلاعب باللوائح الضريبية باعتبارها ثغرة لتجنب الضرائب باستخدام المشتقات المالية ، وقد أشارت معظم نتائج الدراسات السابقة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين أغراض استخدام المشتقات المالية وبين مستوى التجنب الضريبي .

كلمات الفهرسة :

المشتقات المالية ، التحوط ، التخطيط الضريبي ، التجنب الضريبي .

Abstract:

This paper mainly discusses how to clarify the relationship between the purposes of using financial derivatives (hedging, or otherwise), and the level of tax avoidance by business enterprises, by clarifying the types of acceptable tax avoidance that results from the use of financial derivatives for the purpose of hedging the risks facing Business enterprises also have harmful tax practices that result from the nature of the tax rules governing derivative transactions, the financial rules among them, due to the difference in the timing, nature, and source of taxable income from financial derivatives, which makes these rules not explicitly defined in the tax law, as well as the special characteristics of the nature of Financial

derivatives in tax reports, which are inconsistency, infinity, and asymmetry through which tax regulations can be manipulated as a loophole to avoid taxes by using financial derivatives, and most of the results of previous studies indicated a positive correlation between the purposes of using financial derivatives and the level of tax avoidance.

Keywords: : Financial derivatives, hedging, tax planning, tax avoidance.

أولاً: المشكلة البحثية :

يعد مفهوم التجنب الضريبي ، والتخطيط الضريبي من المفاهيم التي حازت على جدل واسع في الدراسات، حيث اختلف الكتاب في تعريفهم للتجنب الضريبي فمنهم من نظر اليه من منظور واسع يشمل كل صور التخلص من الضريبة او تجنبها دون مخالفة القانون بحيث يشمل التجنب الضريبي تنظيم امور المنشأة بصورة سليمة من الناحية الضريبية ،الاستفادة من حوافز القانون أو استغلال الثغرات الموجودة في القانون ، ومنهم نظر اليه من منظور ضيق فيرى ان التجنب الضريبي يشمل الطرق التي تتفق مع ظاهر وروح القانون(رمضان صديق، 2011، 23) . هذا وقد تناول قطاع كبير من الدراسات والبحوث العلمية المشتقات المالية باعتبارها احد الادوات الهامة التي تستخدمها الادارة للابتكار المالي الذى يخدم اغراضها ، فبالرغم من الدور الحيوى و الهام الذى تلعبه المشتقات المالية فى ادارة المخاطر بسبب قدرتها على حماية الايرادات والتدفقات النقدية من التعرض للمخاطر خاصة المخاطر المتعلقة بالتغيرات الغير مؤاتيه فى اسعار الفائدة واسعار صرف العملات الاجنبية واسعار السلع الاساسيه ، الا انه يمكن للشركات استخدام المشتقات المالية (الخيارات ، العقود الاجله والمستقبليه ، والمقايضات) لاسباب عديده اخرى بما فى ذلك التجنب الضريبي .

فقد كشفت التحقيقات التي أجريت قبل حدوث الأزمة المالية في الفترة ما بين عامي 2007 و 2009 ، والتي شملت بعض أكبر البنوك في الولايات المتحدة ، (Lehman Brothers Holdings– Bear Stearns Bank) ، عن استخدام أدوات مالية متطورة في تسهيل التهرب الضريبي وتجنبه، وفي عام 2011 ، أصدر مكتب المساءلة الحكومي الأمريكى (GAO) United States Government Accountability Office تحليلاً متعمقاً لاستخدام

وإساءة استخدام الأدوات المالية من قبل قطاع الشركات الأمريكي وتوصل مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي إلى استنتاج مفاده أن المشتقات هي الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات لأغراض عدم الامتثال الضريبي (GAO, 2011, p28-30) ، وقد حددت الدراسات الأكاديمية العديد من الدوافع التي تمتلكها الشركات لاستخدام المشتقات كالتحوط من المخاطر وإدارة المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة ، وأسعار صرف العملات الأجنبية ، وأسعار السلع ، وبالتالي تقليل عبء الضرائب ومع ذلك ، بسبب الطبيعة المعقدة والغامضة للمشتقات في قانون الضرائب ، فإن المشتقات تعزز أيضاً من تجنب الضرائب حيث وجدت الأبحاث الحديثة أن الشركات تتجنب بشكل جماعي ما يصل إلى 7.3 مليار دولار من الضرائب خلال ثلاث سنوات من بدء المشتقات (Donohoe , 2015 b:1-3)

هذا وقد تعمل هيئة الرقابة المالية المصرية جاهدة على زيادة كفاءة الأسواق المالية بإعتبارها الجهة المنوطة بالاشراف عليها من خلال إدخال برامج تدريبية جديدة ومتطورة لنشر فكر المشتقات المالية فى الاقتصاد المصرى، وكيفية استخدامها كأدوات تحوط وتغطية الإلتزامات المستقبلية كجزء من السياسة الاستثمارية المصرية ، وهو ما تم فى تفعيل نشاط بورصات العقود الآجلة فى نهاية 2019 وكأحد أهم تعديلات قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 17 لسنة 2018 وذلك لتحديث القانون رقم 95 لسنة 1992 ، حيث جاءت موافقة مجلس النواب على تعديل 45 مادة من مواد القانون رقم 95 لسنة 1992، وذلك بغرض جذب الاستثمارات الأجنبية وفتح الآفاق أمام الاستثمارات المحلية سواء المباشرة وغير المباشرة وإعادة النظر للبورصة المصرية على أنها السوق الأهم لتمويل القطاعات الإنتاجية للاقتصاد المصري .

وبذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال توضيح ومعرفة الى اى مدى يمكن استخدام المشتقات الماليه للأغراض مختلفة لتحقيق وفورات ضريبية تتخطى درجة التجنب الضريبي المقبول الى الممارسات الضريبية الضارة التى يمكن ان تؤدي إلى تآكل وعاء الضريبة .

ثانياً: اهداف البحث

- 1- التعريف بالمشتقات المالية وأغراض استخدامها .
- 2- توضيح مفهوم التجنب الضريبي والمفاهيم المختلفة المرتبطة به.
- 3- توضيح العلاقة بين استخدام المشتقات المالية لاغراض التحوط وبين التجنب الضريبي.

4- توضيح العلاقة بين استخدام المشتقات المالية لأغراض بخلاف التحوط وبين الممارسات الضريبية الضارة.

ثالثاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة من الناحية العلمية في ندرة الدراسات السابقة العربية ، وخصوصاً المصرية منها التي تناولت تأثير استخدام المشتقات المالية وفقاً لأغراضها المختلفة على التجنب الضريبي ، أما من الناحية العملية فالبحث أهمية يستمدّها من كونه مفيداً لأضلاع المنظومة الضريبية (المشرع الضريبي - الإدارة الضريبية - مراجع الحسابات وخبير الضرائب - المنشآت)

رابعاً: خطة البحث :

1/ التجنب الضريبي والمفاهيم الأخرى المرتبطة به .

2/ المشتقات المالية وأغراض استخدامها.

3/ علاقة المشتقات المالية بالتجنب الضريبي.

4/ الدراسات السابقة.

4/ الخلاصة والتوصيات.

1/ التجنب الضريبي والمفاهيم الأخرى المرتبطة به.

أولاً: التجنب الضريبي

هناك العديد من التعريفات التي تناولت التجنب الضريبي ، فقد عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنه ، عبارة عن ترتيب أمور الممول بما يمكنه من تخفيض الضريبة بصورة تتفق مع القانون ولكنها قد تتعارض مع قصد المشرع ، ويعاب على هذا التعريف أنه يسيء إلى كل من يتجنب الضريبة وهو تعميم غير مستحب ، لأن من بين من يتجنب الضريبة فئة من الممولين يتحقق لهم ذلك وهي تتعامل بحسن نية ، كما عرفه (رمضان صديق ، 2011: ص33) بأنه كل ميزة يحصل عليها الممول تؤدي إلى إعفائه من الالتزام الضريبي أو تخفيضه ، دون ان يعد متهرباً من الضريبة

هذا ، وينقسم التجنب الضريبي الى نوعين هما:

أ- التجنب الضريبي غير الضار (المقبول) **Non Aggressive Tax Avoidance**

وهو عبارة عن التجنب الضريبي القائم على مزج منشآت الاعمال بين الانشطة القانونية تماماً بغرض تجنب سداد الضريبة ، مثل الاستثمار في محفظة السندات المفضلة ضريبياً ، أو اختيار أفضل طرق الاهلاك ضريبيا والمقدمة من خلال معدى اللوائح والقوانين : (Knuutinen , 2014 , 39) .

ب- التجنب الضريبي الضار (Aggressive Tax Avoidance)

عرف (Lisowsky , 2010: 1693- 1720) التجنب الضريبي الضار على أنه سلوك ينظر إلى تخفيض العبء الضريبي للمنشآت على انه الاولوية الاكثر أهمية ، كما عرفه (Knuutinen , 2013: 76-77) على انه الاستفادة القانونية من النظام الضريبي وما يتضمنه من مزايا بهدف تخفيض حجم الضرائب المستحقة من خلال اتباع أساليب وآليات اشتمل عليها القانون ذاته ، أو على الاقل احتواها نص ومنطوق القانون وليس مضمونه .

و بتالى يمكن تعريف التجنب الضريبي على أنه : " محاولة الممول او المنشأة من الاستفادة من كافة مزايا القانون ، وكذلك الاستفادة من الثغرات والغموض الموجوده فى نصوصه ، وإتباع كافة الإجراءات والخطط اللازمة من أجل تخفيض ، أو تجنب ، أو تأجيل العبء الضريبي قدر المستطاع وبما لا يخالف نصوص القانون، أو يؤدي به الى العقوبة بما يعرضه الى تكبد تكاليف مالية أخرى " .

ثانياً: مفهوم التخطيط الضريبي

يوجد عدة تعريفات للتخطيط الضريبي ، قد اختلفت فيما بينها بإختلاف وجهة نظر كل باحث تجاه فمنهم من عرفه على أنه سلسلة متصلة من الاستراتيجيات التى تؤدى فى النهاية الى التخفيض الصريح للالتزامات الضريبية (Heitzman & Hanlon 2010, p137) ، ومنهم من أشار إليه بأنه "الإجراءات والخطط التى يتبعها الممول لتنظيم شئون نشاطه بما يؤدى إلى تخفيض فى قيمة الضريبة المستحقة على المنشأة (صديق ، 2011 : ص 33) ، وقد عرفه البعض على أنه عملية يتم بموجبها تحديد ودراسة البدائل المتاحة أمام المنشآت ، وتوفير المعلومات التى تساعد فى تحديد الآثار الضريبية عند المفاضلة بين البدائل المختلفة بهدف اختيار البديل الذى يترتب عليه التخلص من العبء الضريبي أو على الأقل تخفيضه ، بما ينعكس على تعظيم العائد على الاستثمار بعد سداد الضريبة (ثابت ، 2018 : ص 47) .

ثالثاً: التأجيل الضريبي Defer Tax:

لا يوجد تعريف محدد ومنتق عليه للتأجيل الضريبي و يبدو أنه ما هو إلا محاولة من الممول لتأجيل سداد دين الضريبة للفترة القادمة ، وينشأ هذا التأجيل نتيجة إختلاف التوقيت الإقرار بين المعايير المحاسبية وبين التشريعات الضريبية لبعض البنود ، حيث يمكن الإستفادة من تلك الاختلافات فى التخطيط الضريبي بهدف تأجيل سداد الضريبة (عبد الفتاح ، 2016: 44).

رابعاً: التهرب الضريبي Tax Evasion :

يعبر التهرب الضريبي عن مفهوم عام لأى نوع من الممارسات التى يقوم بها دافعى الضرائب من أجل التهرب من سداد الضرائب عن طريق وسائل غير قانونية مثل ، إعداد إقرارات ضريبية خاطئة أو غير مكتملة ، أو التصرف بطريقة إحتيالية فى ضرائب الدخل ، كما تتمثل وسائل التهرب الضريبي إما فى تخفيض الدخل (او الأرباح أو الأيرادات) مقارنة بالدخل الحقيقى (المحقق فعلاً) ، أو المبالغة فى الاستقطاعات (الخصومات) ، وبالتالي فأن المتهرب من الضريبة يسعى تحقيق هدفه من خلال إخفاء الحقائق أو التمثيل الخاطيء لها : (Knuutinen , 2014 : 41) .

2/ مفهوم المشتقات المالية أغراض استخدامها

أولاً: مفهوم المشتقات المالية

تناولت العديد من الدراسات والجهات المعنية مفاهيم المشتقات المالية فقد عرف بنك التسوية الدولية المشتقات المالية " بأنها عقود تتوقف قيمتها على أسعار الاصول المالية محل التعاقد لكنها لا تقتضى او تتطلب استثمار اصل المال فى هذه الاصول ، أو حتى انتقال لملكية الأصل محل التعاقد بين طرفى العقد " (سمير رضوان ، 2005، ص 46) ، كما عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) من خلال معيار التقرير المالى الدولى (IFRS,9) المشتقة بأنه اداة مالية تتغير قيمتها استجابة للتغير فى سعر فائدة محددة ، أو سعر ورقة مالية، أو سعر سلعة ، أو سعر صرف احدى العملات ، أو احدى الاسعار ، أو اى متغير مماثل ، كما انها لا تتطلب صافى استثمار مبدئى، أو تتطلب صافى استثمار مبدئى ضئيل اذا ماقورنت بالعقود الاخرى التى لها نفس الاستجابة للتغيرات فى ظروف السوق ، كما انها تسوى قيمتها او تسدد فى تاريخ مستقبلى (طلال أبو غزالة ، 2015 ، ص 373) ، وايضاً عرفها بعض الباحثين بأنها" ادوات مالية مستقبلية تشتق قيمتها من سعر او معدل عقد مالى أو مؤشر ما ، وهذا السعر أو المعدل الاساس

يمكن ان يكون سعر ورقة مالية محددة ، أو سعر صرف أجنبي ، أو سعر سلعة ، أو معدل فائدة ، أو مؤشر اسعار (طارق حماد ، 2011، ص 247) .

ومن خلال استعراض المفاهيم السابقة يبدو للباحث أن المشتقات المالية هي "عقود تشتق قيمتها من الأصول أو الالتزامات حسب ماينص عليه عقد المشتقات بهدف إدارة المخاطر المالية التي تواجه المنشأة ، وذلك عن طريق نقل التعرض لتلك المخاطر المالية الناتجة عن التغيرات السلبية في قيم الأصول أو الالتزامات من الكيانات الأقل قدرة على تحملها أو الرغبة في إدارتها إلى غيرهم من الجهات الأكثر قدرة على تحمل هذه المخاطر، والأكثر رغبة ايضاً في إدارتها.

ثانياً: اهداف المشتقات المالية وفقاً للأغراض استخدامها (حوراء سبيتي، 2018، 141-174 :

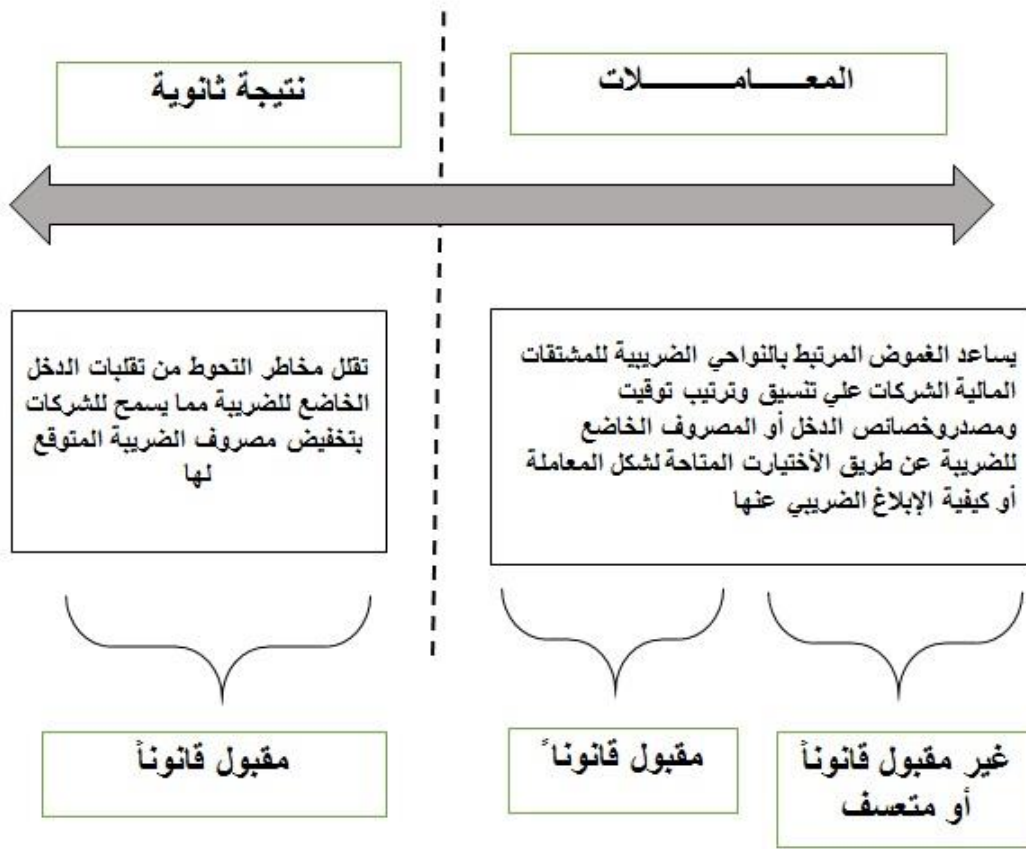
- أ. التحوط ضد مخاطر التغير المتوقع في أسعار الاصول محل التعاقد ، كالتغير في معدلات الفائدة وأسعار الاسهم ، أسعار الصرف ، وكذا أسعار السلع بما في ذلك الذهب.
- ب. استخدام المشتقات في ادارة الموجودات والمطلوبات كمخاطر سعر الفائدة لدى البنوك ، واستخدامها لزيادة السيولة ، حيث انها تتوب عن الاوراق الاصلية.
- ج. تعمل كغطاء للتأمين من حيث تقليل المخاطر ، وذلك من خلال توفير الحماية منها.
- د. تقليل كل من تكاليف المعاملات في الاسواق وتكاليف الاجهزة الرقابية .
- هـ. استخدام المشتقات بهدف المضاربة والاستفادة من تقلبات أسعار السوق لهذه المشتقات.
- و. استخدام المشتقات من خلال استراتيجية استعمال الخيارات لتوفير (الرافعة المالية) في محفظة المصارف الدولية المتوازنة.
- ز. تعتبر عنصراً لجذب رؤوس الاموال الاجنبية من خلال تشجيع الحكومات المحلية لاسواق المشتقات.
- ح. ممارسة التخطيط الضريبي باستخدام عقود المشتقات المالية، وتخفيض الاعباء الضريبية .

3/ علاقة المشتقات المالية بالتخطيط الضريبي

يمثل التجنب الضريبي سلسلة متصلة من استراتيجيات التخطيط الضريبي سواء تلك التي تعد مقبولة من الناحية القانونية ، او تلك التي تقع في المنطقه المختلطة (الرمادية)، او تلك التي تعد غير مقبولة من الناحية القانونية ، ويوجد نوعين من التجنب الضريبي ناتجين عن استخدام المشتقات المالية ، حيث ينتج عن استخدام المنشآت للمشتقات المالية تجنب ضريبي مقبول حيث

يكون ذلك نتيجة ثانوية لإدارة المخاطر لديها كما ينتج أيضاً تجنب ضريبي يقع في المنطقة الرمادية وكذلك تجنب ضريبي غير مقبول (ممارسات ضريبية ضارة) وذلك بسبب استغلال المنشآت لعدم فهم السلطات والإدارات الضريبية لعقود المشتقات المالية ، وايضاً بسبب الغموض الذي يحيط هذه العقود (Lisowsky et al. 2013: 590; Donhoe & 2015b: 41) وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (1) يوضح العلاقة بين المشتقات المالية والتجنب الضريبي



النوع الأول : التجنب الضريبي الثانوي الناتج من التحوط باستخدام المشتقات المالية ينتج عن استخدام المشتقات المالية للتحوط من المخاطر التي تواجه المنشأة تجنب ضريبي ثانوي مقبول لسببين هما :

أولاً الدالة الضريبية المحدبة (المنعكسة) Tax Function Convexity

قد أشار (Donohoe, 2011, p23-25) إلى أن نشاط التحوط و التغطية تقلل من التزام الضرائب المتوقعة وذلك من خلال تقليل التذبذب في الدخل قبل الضريبة ، وأنه كلما كان من المتوقع زيادة الدخل قبل الضريبة للمنشأة والذي يقع في المنطقة المحدبة من الدالة الضريبية كان هناك احتمالاً كبيراً أن تقوم المنشأة بالتغطية من أجل تخفيض التزامها الضريبية ، حيث يتضمن الهيكل الأساسي لنظام ضرائب المنشآت ذات الجدول الضريبي التصاعدي (هيكل ضريبي متدرج) معدل ضرائب صفري على الدخل الخاضع للضريبة (السلبى) في البداية ، وزيادة معتدلة للدخل الخاضع للضريبة الذى يبدأ فى التزايد ، ثم معدل ثابت بعد ذلك ، فعندما يكون الدخل الخاضع للضريبة منخفضاً ، يكون معدل الضريبة الهامشية الفعال منخفضاً ؛ ولكن عندما يكون الدخل مرتفعاً ، سيكون معدل الضريبة مرتفعاً ، إذا كانت الشركة تتحوط، فإن الزيادة الضريبية في الظروف التي يكون فيها الدخل منخفضاً تكون أقل من التخفيض الضريبي في الظروف التي يكون فيها الدخل مرتفعاً ، وبالتالي خفض الضرائب المتوقعة ونتيجة لذلك فإن الالتزامات الضريبية على الشركات فى هذه الحالة بشكل عام هى دالة محدبة(منعكسه) للدخل الخاضع للضريبة وذلك عندما يبدأ مستوى الدخل والمعدل الضريبي فى التزايد (Graham & Smith 1999, p2241-226).

ثانياً قدرة الديون (الدرع الضريبي للديون) Debt-Tax Shield

توفر الضريبة درعاً للديون أيضاً وتعد حافزاً أساسياً لاستخدام المشتقات المالية ، فالتحوط يعتمد على الديون لتحقيق اهدافه فى المحافظة على اصول المنشأة وحمايتها من المخاطر ، الا ان هذه الديون التي تتولد من عملية التحوط تمثل مصروفات فائدة قابلة للخصم وتخضع من اجمالى الالتزامات الضريبية مما تحقق المزيد من الوفورات الضريبية وذلك بطريقة غير مقصودة من بعض المنشآت ، وهذا معنى قدرة الديون او الدرع الضريبي للديون (Donohoe , 2015, p44) .

تظهر النماذج النظرية فى دراستى (Leland ,1998, p8-24) (Stulz ,1996, p1212 - 1243) أنه من خلال تخفيف احتمال الضائقة المالية ، يزيد التحوط من قدرة الديون، نظراً لأن الشركات تضيف المزيد من الرافعة المالية استجابة لزيادة قدرة الدين ، فإن الزيادة الناتجة في النفقات القابلة للخصم (أي مصروف الفوائد) تقلل من الالتزامات الضريبية وتزيد من قيمة الشركة ، بعبارة أخرى ، من خلال تقليل احتمالية الضائقة المالية ، يمكن للشركة زيادة النسبة المثلى للدين إلى حقوق الملكية ، وبالتالي زيادة الدرع الضريبي للديون، تماشياً مع هذه النظرية ،

وجد كل من (Graham & Rogers , 2002 ,p815-839) أن الشركات تستخدم المشتقات المالية استجابة لهذه الحوافز الضريبية وقد استنتجا أن المزايا الضريبية المتوسطة المرتبطة بالديون لـ 85 شركة أمريكية خلال عام 1994-1995 تساوي 1.1% من قيمة الشركة في المتوسط ، وقد توصلت دراسات أخرى إلى استنتاجات مماثلة على المستوى الدولي ، تشير إلى أن هذه الفوائد لا تقتصر على نظام الضرائب الأمريكي فقط (Bartram et al , 2009,p 185- 206) .

النوع الثاني: الممارسات الضريبية الضارة الناتجة من استخدام المشتقات المالية.

قد يعكس الجزء المتبقي من الاستمرارية كما يتضح من الشكل السابق ، الممارسات الضريبية الضارة (التجنب الضريبي غير المقبول) الناتجة بسبب الغموض الواسع في طبيعة المشتقات المالية في فرض الضرائب عليها ، والتي تنشأ فرصاً للتجنب الضريبي بشكل عام من استغلال عدم اليقين والتنافر بين مواد قانون الضرائب ، وذلك في حالة استخدام المشتقات المالية ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الاتي :

أولاً: القواعد الضريبية التي تحكم معاملات المشتقات المالية

تختلف القواعد الضريبية التي تحكم معاملات المشتقات المالية فيما بينها ، بسبب اختلاف توقيت وطابع ومصدر الدخل الخاضع للضريبة من المشتقات المالية ، مما يجعل هذه القواعد غير محددة بشكل صريح في قانون الضرائب تساعد على تحقيق اغراض ضريبية (GAO ,2011, P 10-13) .

جدول رقم (1): كيفية دراسة توقيت وطابع ومصدر الدخل الخاضع للضريبة للأغراض الضريبية باستخدام المشتقات المالية

<p>يتم ذلك من خلال التحكم في توقيت فرض الضريبة على الربح أو الخسارة ومن أمثله ذلك تأجيل الأطراف بالداخل حتى تاريخ التسوية أو حتى انتهاء مده العقد أو استهلاكه على مدار مده العقد، يؤثر توقيت الاعتراف بالربح أو الخساره على كل من معدل الضريبة وكذلك القيمة الحالية للأرباح والخسائر المفروض عليها الضريبة فعلاً.</p>	<p>التوقيت Timing</p>
<p>يمكن تصنيف الأرباح والخسائر إلى عادية أو رأسمالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل وهذا بدوره يؤثر على معدل الضريبة ، والقدرة على تأجيل الأرباح او خصم الخسائر .</p>	<p>الطابع Character</p>
<p>يؤثر مصدر الحصول على الدخل سواء تحقق داخل الدولة أم خارجها على كيفية فرض الضريبة بمعنى هل تفرض الضريبة على الدخل بواسطة الدوله أم يتم تطبيق ضريبة مستقطعة.</p>	<p>المصدر Source</p>

ثانياً: السمات الخاصة بطبيعة المشتقات المالية فى التقارير الضريبية (الإبلاغ الضريبي)

فيما يتعلق بجانب الإبلاغ الضريبي ، يمكن للشركات الاستفادة من بعض السمات الموجودة فى المشتقات المالية يمكن من خلالها التلاعب باللوائح الضريبية باعتبارها ثغرة لتجنب الضرائب باستخدام المشتقات المالية ، حيث يعد نظام إعداد التقارير الضريبية للمشتقات المالية مجزأ وغير مكتمل إلى حد كبير وذلك بسبب الغموض الناتج عن بعض السمات التي تتميز بها مشتقات المالية وهي عدم التناسق ، واللانهاية ، وعدم التماثل (Baucus, 2011; p 26) .

أ- عدم التناسق: أحد المبادئ الأساسية للضرائب المستخدمة بشكل شائع لتقييم المعاملة الضريبية هو الاتساق ، مما يعني أن المعاملات ذات النتائج الاقتصادية المتكافئة تخضع للضريبة نفسها، الا إن القواعد الضريبية لمشتقات المالية ذات النتائج الاقتصادية المتكافئة ليست متسقة دائماً ، ويرجع ذلك جزئياً إلى تطورها التدريجي بمرور الوقت بالإضافة إلى صعوبة تطوير القواعد الضريبية للمنتجات التي تتغير باستمرار بالنسبة لبعض أنواع المشتقات المالية ، ويمكن أن تقع المعاملات المماثلة تحت قواعد ضريبية مختلفة ، خاصة إذا كانت المعاملات لا تتناسب جيداً مع الفئات الضريبية في قانون الضرائب الحالي (Warren, 2004, p 913) .

ب- **الللانهاية:** يوجد العديد من المشتقات المتداولة ولكنها معقدة للغاية ، هي في الواقع مشتقات لمشتقات أخرى (مشتقات جديدة)، يتم إنشائها بشكل روتيني لتلبية مجموعة متنوعة من الاحتياجات والأهداف المالية ، بينما في نفس الوقت يتم تشريح المشتقات التقليدية وإعادة تعبئتها على أنها منتجات مالية جديدة مثيرة للاهتمام ، ومع ذلك كانت استجابة قانون الضرائب لمثل هذا الابتكار المالي تقليدية ، ومحددة ، حيث يتم سن لوائح دقيقة لتتوافق مع المعاملة الضريبية للمعاملات الجديدة مع النماذج القديمة بصعوبة (Warren, 2004,p 899-923، وبالتالي على الرغم من عدد لا يحصى من القواعد التي تحكم الضرائب على المشتقات ، فإن المعالجة الضريبية المناسبة للعديد من المشتقات المعروفة لا يمكن تحديدها ، يوفر هذا المصدر الإضافي من الغموض للمنشآت مزيداً من المرونة والقدرة في التخطيط الضريبي (JCT, 2011: 14) على هذا النحو ، فإن المعالجة الضريبية لهذه الأدوات المركبة لا يمكن تحديدها في كثير من الأحيان .

ج- **عدم التماثل:** ينشأ مصدر آخر للغموض من المعاملة الضريبية المعاملة الضريبية غير المتماثلة لطرفي المعاملة، حيث يمكن للشركات اتخاذ قرار بإجراء المعاملة بشكل معين يترتب عليه تحقيق وفورات ضريبية لهذه الشركات وذلك بدون إلزام الأطراف المقابلة أو الأخرى باتخاذ قرارات مماثلة (Donohoe, 2015a: 5& Dos Santos, 2016: 11).

4/ الدراسات السابقة

قد استكشفت عدة دراسات الحوافز الضريبية الناتجة من ممارسة أنشطة التحوط لإدارة المخاطر، فقد وضع (Smith and Stulz, 1985) نموذجاً تتعامل فيه الشركات ذات الدوال الضريبية المحدبة مع التقلبات في الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي تقلل من الالتزامات الضريبية المتوقعة ، بناء على ذلك ، يستخدم (Graham and Smith, 1999) محاكاة للتحقيق في نسبة الشركات التي تواجه دوال ضريبية محدبة وتقدير الوفورات الضريبية الناتجة عن الحد من تقلب الدخل الخاضع للضريبة ، ووجدوا أن حوالي 50% من الشركات في عينتهم يواجهون دوال ضريبية محدبة وفضلاً عن ذلك، فإن وجود خفض بمقدار 5% في تقلبات الدخل الخاضع للضريبة يمكن أن يؤدي إلى انخفاض بنسبة 5,4% في الضريبة المتوقعة، وتعني هذه النتيجة أن الشركات تستطيع توليد وفورات ضريبية كبيرة عن طريق التحوط مع المشتقات ، وتؤكد العديد من الدراسات التطبيقية (Nance et al ;1993) (Fok et al ; 1997) على أن نشاط التحوط

يمكن أن يزيد من قيمة المنشأة وذلك من خلال تقليل تكاليف التمويل والتي تتحقق عن طريق تقليل الضرائب المتوقعة ، وتقليل التكاليف المرتبطة بالعسر المالي ، وتقليل تكلفة الوكالة المرتبطة بالتمويل الخارجى ، وايضاً عند وجود خسائر ضريبية مرحلة .

وفى هذا الصدد يشير (خيرى الجزيرى ، 2001) إلى أن المنشآت التى يوجد لديها دالة ضريبية محدبة تزيد فيها الاحتمالات الخاصة بالاستفادة من أدوات الهندسة المالية ومنها المشتقات فى إدارة الخطر وتخفيض الضرائب ، وأن ذلك يظهر بوضوح فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تخضع المنشآت لمعدلات ضريبية تصاعدية ، وقد أشارت دراسات أخرى (Berkman ; 2002) إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين قدرة المنشأة على ترحيل الخسائر الضريبية للمستقبل واستخدام المشتقات فى التغطية ، وأنه بناء على ذلك من المتوقع أن يكون استخدام المشتقات بشكل أكبر فى المنشآت ذات الخسائر الضريبية مقارنة بالمنشآت التى ليس بها خسائر ضريبية .

دراسة (Octavia et al , 2014) بعنوان " استخدام المشتقات المالية فى أنشطة التجنب الضريبي: تحليل عبر الدول الآسيوية " هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مستوى استخدام المشتقات المالية ومستوى التجنب الضريبي ، باستخدام تحليل عبر البلدان والذي يغطي أربعة بلدان من خلال البيانات المالية للشركات العامة فى الدول الآسيوية من عام 2008 إلى 2014، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين مستوى استخدام المشتقات المالية ومستوى التجنب الضريبي، وتم تصنيف مستخدمي المشتقات المالية إلى فئتين (مستخدمو المشتقات المالية لأغراض التحوط ومستخدمي المشتقات المالية لأغراض المضاربة) ، أشارت النتائج إلى أن الارتباط الإيجابي بين مستوى استخدام المشتقات المالية ومستوى التجنب الضريبي أعلى فى حالة استخدام المشتقات المالية لأغراض المضاربة عنه فى حالة استخدام المشتقات المالية لأغراض التحوط.

دراسة (Zeng, 2014) بعنوان " الأدوات المالية المشتقة والممارسات الضريبية الضارة والقيمة السوقية للشركة " ، وهى دراسة تجريبية من خلال تطوير نماذج تحليلية بهدف اختبار العلاقة بين الادوات المالية المشتقة و الممارسات الضارة للتجنب الضريبي وقيمة المنشأة ، وذلك باستخدام البيانات من المنشآت العامة الكندية الكبيرة ، وذلك من عام 2007 إلى عام 2011 ، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن خسائر المنشأة المحققة أو المكاسب غير المحققة من استخدام المشتقات ترتبط سلباً بمعدلات الضريبة الفعلية، كما أن خسائر المنشأة المحققة أو المكاسب غير المحققة من استخدام المشتقات ترتبط ارتباطاً إيجابياً بقيمتها السوقية .

دراسة (Donohoe, 2015) بعنوان " الأثار الاقتصادية للمشتقات المالية على التجنب الضريبي على الشركات " ، هدفت هذه الدراسة تقدير الأثار الضريبية الاقتصادية الناتجة عن استخدام المشتقات المالية بشكل مباشر على الشركات المحلية الغير مالية المتداول أسهما في الولايات المتحدة الأمريكية ، ووجد أن المنشآت التي تستخدم المشتقات تتجنب ضرائب أكثر من تلك التي لا تفعل ذلك ، كما يرى أن معظم الوفورات الضريبية المحققة (حوالي 3.3 مليار دولار) غير ناتجة عن استخدام المشتقات المالية بغرض التحوط ، بل إلى الاستخدام الاستراتيجي للمشتقات وهو يفترض أن الشركات تستغل القواعد الغامضة التي تحكم المشتقات المالية لتقليل الضرائب عن طريق التنسيق الاستراتيجي لتوقيت وطابع ومصادر الدخل من المشتقات للتجكم في الأرباح والخسائر من المشتقات.

دراسة (Yoojin, 2016) بعنوان " تأثير المشتقات المالية لأغراض التحوط وأغراض غير التحوط على التجنب الضريبي " هدفت هذه الدراسة إلى فحص مدى استخدام الشركات للمشتقات المالية لتجنب ضرائب الدخل ، وقد قام الباحث بدراسة استخدام الشركات غير المالية للمشتقات المالية لتجنب الضرائب ، و تشمل عينة الدراسة المكونة من 291 شركة وذلك من عام 2008 إلى عام 2014، ووجد الباحث ارتباطا سلبيا بين معدلات الضريبة الفعلية النقدية والقيمة العادلة للموجودات المشتقة التحوطية ، ووجد أيضا ارتباطا بين معدلات الضريبة الفعلية النقدية وكل من مشتقات الاصول والخصوم غير التحوطية ، ووجد أن معدلات الضريبة النقدية غير مرتبطة بالتحوطات مشتقات الخصوم ، وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم ايجاد أي ارتباط بين معدلات الضريبة المعمول بها في المبادئ المحاسبية والمشتقات، مما يعني أن الشركات لا تستخدم المشتقات لإدارة الأرباح.

دراسة (Mayanggara et al , 2017) بعنوان " دور حوكمة الشركات في استخدام المشتقات المالية لتجنب ضرائب الشركات: دليل من سوق ناشئ " ، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور استخدام المشتقات المالية في التجنب الضريبي على الشركات ، وأيضًا تأثير الحوكمة الرشيدة للشركات على العلاقة بين استخدام المشتقات ومستويات تجنب ضريبة من قبل المنشآت ، وذلك باستخدام بيانات الشركات غير المالية المدرجة في البورصة الإندونيسية للفترة 2012-2014 ، ويصنف هذا البحث مستخدمي المشتقات إما كمضارب أو متحوط فعال ، تظهر النتائج أن المنشآت المستخدمة للمشتقات بغرض المضاربة تُظهر تجنبًا ضريبيًا تعسفيًا أكثر من المنشآت المستخدمة للمشتقات بغض التحوط الفعال ، تظهر النتائج أيضاً أن تطبيق حوكمة الشركات الجيدة لا يقلل بشكل كبير من فجوة التجنب الضريبي بين المضاربين ومنشآت التحوط الفعالة.

دراسة (Firmansyah et al , 2020) بعنوان " المشتقات المالية ، والرافعة المالية ، والأصول غير الملموسة ، وفعالية تسعير التحويل: أدلة من الشركات الإندونيسية " هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير المشتقات المالية والرافعة المالية والأصول غير الملموسة على التسعير التحويلي الضار ، وكانت عينة الدراسة عبارة عن 44 من المنشآت غير مالية المدرجة في بورصة إندونيسيا (IDX) من عام 2012 إلى عام 2016، وتوصلت النتائج إلى أن المشتقات المالية والرافعة المالية والأصول غير الملموسة لها تأثير إيجابي على عدوانية تسعير التحويل، تظهر هذه الدراسة أن المشتقات المالية في إندونيسيا تهدف إلى التحوط ولأغراض المضاربة ، لها نفس الطبيعة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحويل الأرباح الذي تقوم به الشركات.

5/ الخلاصة والتوصيات :

يتضح من نتائج الدراسات التي تمت مناقشتها أنه بالرغم من استخدام المشتقات المالية في ادارة المخاطر بسبب قدرتها على حماية الايرادات والتدفقات النقدية من التعرض للمخاطر ، الا انه يمكن للمنشآت استخدام المشتقات الماليه لاسباب عديده اخرى بما في ذلك التجنب الضريبي ، فقد أشارت الدراسات السابقة العديد من الدوافع التي تمتلكها المنشآت لاستخدام المشتقات كالتحوط من المخاطر والذي يمكن أن يؤدي إلى وفورات ضريبية من خلال اتجاهين على الأقل ، وايضاً قد أشار بعض الباحثين إلى أنه يمكن استخدام المشتقات المالية لأغراض أخرى بخلاف التحوط يمكن أن تؤدي إلى وجود ممارسات ضريبية ضارة ، حيث أن أختلاف القواعد الضريبية التي تحكم معاملات المشتقات المالية فيما بينها ، بسبب أختلاف توقيت وطابع ومصدر الدخل الخاضع للضريبة من المشتقات المالية ، يجعل هذه القواعد غير محددة بشكل صريح في قانون الضرائب تساعد على تحقيق ممارسات ضريبية ضارة ، وايضاً فيما يتعلق بجانب الإبلاغ الضريبي، يعد نظام إعداد التقارير الضريبية للمشتقات المالية مجزأ وغير مكتمل إلى حد كبير وذلك بسبب الغموض الناتج عن بعض السمات التي تتميز بها المشتقات المالية والتي يمكن من خلالها التلاعب باللوائح الضريبية باعتبارها ثغرة لتجنب الضرائب باستخدام ، وهي عدم التناسق ، واللانهاية ، وعدم التماثل يمكن أن تؤدي إلى أختلاف المعالجة المحاسبية لبعض انواع المشتقات المالية يترتب عليها أختلاف صافي الربح في ظل هذه المعالجات ، بما يعمل على ايجاد فرصه لممارسة التجنب الضريبي .

هذا ويوصى الباحثون بضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول العلاقة بين استخدام المشتقات المالية والتجنب الضريبي بسبب ندرة تلك الدراسات ، واختبار تلك العلاقة في بيئة الأعمال المصرية ، بما يلائمها حيث تتميز بظروف اقتصادية خاصة يجب مراعاتها وذلك بهدف تطوير التشريع الضريبي المصرى ليوافق التعامل مع عقود المشتقات المالية ، بما يعمل في النهاية على الحفاظ على حقوق الدولة والمتمثلة في مصلحة الضرائب ، وذلك من أجل الحفاظ على الدخل و حماية وعاء الضريبة من التآكل .

المراجع البحثية:

1. الجزيري ، خيرى على (2001) ، " الهندسة المالية وارتباطها بإعادة التنظيم وإعادة الهيكلة ورسم إستراتيجية الاستثمار " ، دراسات فى التمويل والاستثمار : سوق المال المصرى بين النظرية والتطبيق ، (مكان النشر والناشر غير مبين) .
2. أبو غزالة ، طلال ، (2015) " المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية " دار النشر مؤسسة طلال ابو غزالة ، الجزء (أ) ص 373.
3. ثابت ، عادل حسين ، " قياس أثر ممارسات التخطيط الضريبي الدولى على قيمة الشركات متعددة الجنسية " رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة ، جامعة القاهرة ، 2018.
4. حماد ، طارق عبد العال (2011) " المشتقات المالية مفاهيمها وانواعها واستخدامها فى ادارة المخاطر " الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ص 247.
5. صديق، رمضان ، 2011 ، التجنب الضريبي بين الإباحة والحظر فى التشريع المقارن والمصرى : دراسة تحليلية مقارنة لظاهرة التجنب الضريبي وكيف تعاملت معها التشريعات الضريبية الاجنبية والعربية مع اشارة خاصة للتشريع المصرى ، بدون ناشر.
6. عبد الباقي ، حسين سيد حسن ، قياس الاثر الضريبي المترتب على عقود المبادلات على الاداء التشغيلى فى البنوك دراسة تطبيقية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة، قسم المحاسبة ، 2015.
7. سببتي ، حوراء ، دور المشتقات المالية فى ادره مخاطر السوق : دراسة تحليلية للفترة من 2009: 2013، جامعة الجنان ، مركز البحث العلمى ، 2018م ، ص 141- 174.
- 8.

المراجع الاجنبية :

1. Amrie Firmansyah, Artikayara Yunidar , “Financial Derivatives, Financial Leverage, Intangible Assets, and Transfer Pricing Aggressiveness: Evidence from Indonesian Companies” , Jurnal Dinamika Akuntansi dan Bisnis Vol. 7(1), 2020, pp 1-14.
2. Berkman, Henk, Michael E. Bradbury, Phil Hancock and Clare Innes (2002), "Derivative financial Instrument use in Australia", Accounting and Finance 42.
3. Baucus, M. 2011. Statement before the Joint Hearing of the U.S. House Committee on Ways and Means and U.S. Senate Committee on Finance. “Tax Reform and the Tax Treatment of Financial Products” (December 6).
4. Champaign. Deméré, P., M. Donohoe, and P. Lisowsky. 2014. The economic effects of special purpose entities on corporate tax avoidance. Working paper, University of Illinois at Urbana Champaign.
5. Donohoe, M. 2015 b. Financial derivatives in corporate tax avoidance: a conceptual perspective. Journal of the American Taxation Association 37 (1), 37-68.
1. Graham, J., and C.W. Smith. 1999. Tax incentives to hedge. The Journal of Finance 54 (6), 2241-2262.
2. Graham, J., and D. Rogers. 2002. Do firms hedge in response to tax incentives? The Journal of Finance 57 (2), 815–839.
3. Hanlon, M., and S. Heitzman. 2010. A review of tax research Journal of Accounting and Economics 50, 127-178.
4. OECD.(2011). OECD Guidelines for Multinational Enterprises. OECD Publishing. Available at <http://dx.doi.org/10.1787/9789264115415-en>.
5. Smith, C.W., and R.M. Stulz. 1985. The determinants of firms’ hedging policies. Journal of Financial and Quantitative Analysis 20 (4), 391-405.
6. United States Government Accountability Office [GAO]. 2011. Financial derivative: Disparate tax treatment and information gaps create uncertainty and potential abuse. Report to Congressional Requesters (September).

7. United States Congress Joint Committee on Taxation [JCT]. 2011. Present Law and Issues Related to the Taxation of Financial Instruments and Products, JCX-56-11, (December 2).
8. Yoojin Lee, 2016. The Impact of Hedging and Non-Hedging Derivatives on Tax Avoidance.
9. Tao Zeng , (2014),"Derivative financial instruments, tax aggressiveness and firm market value", Journal of Financial Economic Policy, Vol. 6 Iss 4 pp. 376 – 390.
10. Oktavia, Dwi Martani , “ LEVEL OF DISCLOSURE AND USE OF DERIVATIVES FINANCE IN TAX AVOIDATION ACTIVITIES “ , Indonesian Journal of Accounting and Finance, June 2014, Vol. 10, No. 2, pp. 129-146.
11. Fok, Robert C. W., Carolyn Carroll, and Ming C. Chiou (1997), "Determinants of corporate hedging and derivatives: A Revisit", Journal of Economics and Business, (November/December) .
12. Nance, R. Deana, Clifford W. Smith, Jr. and Charles W. Smithson, (1993) "On the Determinants of corporate hedging", The Journal of Finance (March).
13. Knuutinen, R. (2014). Corporate social responsibility, taxation and aggressive tax planning. Nordic Tax Journal, (1), pp.36-75.
14. Knuutinen, R. (2013). International Tax Planning, Tax Avoidance and Corporate Social Responsibility. Interdisciplinary Studies Journal, 3(1), pp. 73-84.